النفط تصدر بياناً حول تخفيض الإنتاج بعد زيارة أمين أوبك للعراق

أصدرت وزارة النفط، اليوم الخميس، بياناً صحفياً حول تخفيض إنتاج النفط، وذلك بعد أيام من زيارة الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وصل هيثم الغيص.

وقالت الوزارة في بيان تابعته المطلع:"بناءً على التزام جمهورية العراق بقرارات مجموعة أوبك بلس بشأن تخفيض الإنتاج النفطي، وتماشياً مع ما تم الاتفاق عليه خلال الزيارة الاخيرة للأمين العام لمنظمة أوبك إلى بغداد، نؤكد أن العراق قد قام بتخفيض صادراته النفطية إلى (3.3) مليون برميل يومياً ابتداءً من 27 آب 2024 بالإضافة إلى تخفيض الاستهلاك المحلي، وسيستمر هذا التخفيض خلال الأشهر القادمة لضمان أن يكون الإنتاج ضمن الحصة المحددة، وكذلك تعويض الكميات الإضافية التي تم إنتاجها خلال الأشهر السابقة".

وأضاف البيان:"كما اتفق العراق اليوم، الموافق 5 أيلول/سبتمبر 2024، مع الدول السبعة الأخرى ضمن مجموعة أوبك بلس، على تمديد التخفيض الإضافي البالغ(2.2) مليون برميل يومياً حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2024، على أن تبدأ العودة التدريجية للكميات المنتجة ابتداءً من 1 كانون

الأول/ديسمبر 2024 وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2025، مع إمكانية إيقاف أو عكس هذه التعديلات حسب الضرورة".

وختم البيان بالقول:"يأتي هذا الإجراء في إطار السعي لتحقيق التوازن والاستقرار في السوق العالمية للنفط الخام".

وكان الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وصل هيثم الغيص، في 28 آب/أغسطس 2024، إلى العاصمة بغداد، لبحث تطورات السوق النفط. وقالت وزارة النفط، إن:"الزيارة تأتي في إطار التواصل الثنائي حول تطورات السوق النفطية، إلى جانب تعزيز وتوسيع آفاق التعاون في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و(أوبك بلس)".

بينما قال عضو مجلس النواب مصطفى سند، في 29 آب/أغسطس 2024، إن أمين عام منظمة أوبك زار العراق ليطلب الالتزام بقرار تخفيض إنتاج النفط.

ومن خلال خفض إنتاج العراق لنفطه، وبحسب بيان وزارة النفط سابقًا "يكون إنتاج العراق 4.009 مليون برميل يوميًا، حتى نهاية آذار/مارس 2024"، لكن وزارة النفط، ومنذ آذار/مارس 2024، توقفت عن إعلان إيرادات العراق من الخام، ضمن إحصائياتها الشهرية، في إجراء غير مسبوق، ودون تحديد أسباب. ونشرت النفط، الإحصائيات التقليدية آخر مرة، في 28 كانون الثاني/يناير 2024، معلنة الإيرادات النهائية لشهر كانون الأول/ديسمبر 2023، والتي بلغت 8.3 مليار دولار.